

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني
وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، ناجي الزعبي ، محمد البيرودي ، محمد ارشيدات

المميزة : شركة فيلادلفيا للتأمين .

وكيلها المحامي عصام المصري .

المميز ضده : أحمد عبد الحميد محمد خطاطبة .

وكيله المحامي يوسف الصمادي .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٥/١٤٩٤٩ بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ القاضي بفسخ القرار
المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عجلون في الدعوى رقم ٢٠١٥/٢٣٤ تاريخ
٢٠١٥/٧/٢ من حيث مقدار التعويض وإلزام المدعى عليها شركة فيلادلفيا للتأمين بدفع
مبلغ ٦٣٥٣,٣٧٠ ديناراً للمدعي وتضمين المدعى عليها الرسوم بنسبة هذا المبلغ
والمصاريف عن مرحلتي التقاضي ومبلغ ٤٧٥ ديناراً أتعاب محاماة عن هاتين المرحلتين
وفائدة سنوية بواقع ٩% تسري من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

ويتلخص سبب التمييز بما يلي :

١ - أخطأت محكمة الاستئناف عند الحكم للمميز ضده بالمبلغ المذكور وكان عليها رد
دعواه لعله عدم الاستحقاق القانوني إذ إن المميز ضده كان وقت وقوع الحادث تحت تأثير
المشروبات الروحية .

لهذا السبب طلب وكيل المميزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز .

القرار

بالتدقيق نجد :

في الموضوع بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٤ أقام المدعي أحمد عبد الحميد محمد الخطاطبة الدعوى الصلحية الحقوقية رقم ٢٥٠٤/٢٠١٤ لدى محكمة صلح حقوق عجلون وذلك بمواجهة المدعى عليها شركة فيلادلفيا للتأمين المساهمة العامة المحدودة .

وذلك للمطالبة بالتعويض عن بدل الأضرار المادية والمعنوية وبدل نفقات علاج وعمليات مستقبلية وما فات من كسب وما لحق من خسارة وذلك على سند من القول :

أنه وبتاريخ ٢١/٩/٢٠١٣ وبينما كان المدعي يقود مركبته رقم (٣٨-٨٢٨٧٠) تعرض للصدمة من قبل المركبة رقم (٣٨-٩٦٦٠٣) والتي كان يقودها المدعو سامي عبد الفتاح محمد مجاهد نتيجة لعدم أخذ المذكور الاحتياطات اللازمة أثناء القيادة وأن مركبته كانت مؤمنة لدى المدعى عليها الأولى بموجب عقد التأمين رقم (٩٣١٢٧) وجراء الحادث تعرض المدعي للإصابة ونقل إلى المستشفى واحتصل على تقرير أولي وتشكلت القضية الصلحية الجزائية رقم ٢٠١٣/١٩١٤ فصل ١٧/١١/٢٠١٣ لدى محكمة صلح جزاء عجلون وتم إسقاط دعوى الحق العام تبعاً لإسقاط الحق الشخصي وتم إعادة قيد الشكوى لدى مدعي عام عجلون تحت الرقم ٤٤٧/٢٠١٤

وأحيلت لمحكمة بداية جزاء عجلون وأدين المدعى عليه بجرم إحداث عاهة جزئية دائمة واحتصل المدعي على تقرير طبي قطعي بمدة تعطيل عشرة أسابيع ونسب بتحويله إلى اللجنة الطبية اللوائية وحصل على نسبة عجز بـ (٣٠%) من مجموع قواه العامة ونتيجة لذلك تضرر المدعي مادياً ومعنوياً ودفع بدل تكاليف علاج ومصاريف وطلب بالنتيجة وبعد الثبوت إلزام المدعى عليها وفق ما ورد بلائحة الدعوى مع تضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية .

سارت محكمة الصلح بالإجراءات إلا أنها وبتاريخ ٢/٤/٢٠١٥ قررت إحالة ملف الدعوى إلى محكمة بداية حقوق عجلون حسب الاختصاص القيمي .

قيدت الدعوى لدى محكمة بداية حقوق عجلون ٢٠١٥/٢٣٤ وبعد أن استكملت إجراءات التقاضي أصدرت وبتاريخ ٢٠١٥/٧/٢ قرارها المتضمن إلزام المدعى عليها بمبلغ ٧٠٥٩,٣٠٠ ديناراً والرسوم والأتعاب والفوائد .

وبتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ أصدرت قرارها رقم ٢٠١٥/١٤٩٤٩ قضت فيه فسخ القرار المستأنف وإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ ٦٣٥٣,٣٧٠ ديناراً مع تضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ ٤٧٥ ديناراً أتعاب محاماة عن هاتين المرحلتين والفائدة بواقع ٩% تحسب تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم تقبل المدعى عليها بهذا القرار فطعنت فيه لدى محكمة التمييز .

وعن سبب التمييز المنصب على تخطئة محكمة الاستئناف عند الحكم للميز ضده بالمبلغ وكان عليها رد الدعوى كون المميز ضده عند قيادته المركبة كان تحت تأثير المشروبات الروحية .

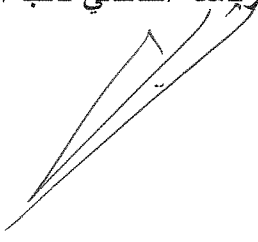
في ذلك نجد إن الثابت من خلال ملف القضية الجزائية رقم ٢٠١٤/٨٩ والمكتسب الحكم فيها الدرجة القطعية إن مسؤولية الحادث تقع على عاتق المدعو سامي عبد الفتاح أثناء قيادته لمركبته المؤمنة لدى المميرة شركة فيلادلفيا للتأمين نتيجة مخالفته لقانون السير المتمثل بعدم أخذ الاحتياطات اللازمة أثناء القيادة وأنه لا أخطاء من جانب المدعي أثناء قيادته للمركبة مما أدى الحادث إلى إصابته وحصوله على تقرير طبي من اللجان الطبية بتشكيل عاهة جزئية دائمة ونسبة عجز مقدارها ٣٠% من مجموع قواه العامة وبالتالي فإن المميرة تبقى مسؤولة بالتعويض للمدعي عن إصابته حسب تقرير الخبرة الذي قدر نسبة مساهمة المميز ضده نتيجة تناوله المشروبات الروحية بنسبة ١٠% ونسبة ٩٠% تقع على سائق المركبة المتسببة بالحادث .

وحيث إن محكمة الاستئناف قد خلصت بقرارها للنتيجة ذاتها وراعت نسبة مساهمة المدعي بالحادث نتيجة تناوله المشروبات الروحية عند احتسابها التعويض فيكون قرارها في محله مما يتعين رد هذا السبب .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ١/٨/٢٠١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو



عضو

نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق / س هـ



lawpedia.jo